قراءةّ مختلفة لنص وقفيّة الأمير
محمد بن ناصر الدين الحنش

الشيخ جعفر المهاجر

شارك فيها المؤلف بالمؤتمر الرابع لبلاد الشام الذي عُقد في عمّان سنة 200م.

حظي نص هذه الوقفيّة باهتمام جيّد من الباحثين، لغير الأسباب التي سأدلي بها في هذه القراءة. وهي على كل حال ذات قيمة تاريخيّة للأسباب نفسها. ولكنها أيضاً محظوظة لأنها دون غيرها من آلاف الوثائق المحفوظة في الإرشيف العثماني، ومنها ما نتوقع أن يكون ذا قيمة مماثلة أو أكبر، قد وقعت لباحثين ذوي مكانة تعرفونها وتعرفونهما. واهتما بنشرها والتعليق عليها. أولهما الأستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت، الذي كان أول من نشرها سنة 1983 استناداً إلى صورة للنص الأصلي محفوظة في مديرية أوقاف مدينة "دمشق". ثم حصل الأستاذ الدكتور عمر تدمري على صورة للنص الأصلي عن مجموعة الوثائق العثمانية ونشره محققاً. والنصان لا يختلفان اختلافاً ذا بال في متنيهما.

والحقيقة أنني كنت قد حصلت على صورة ضوئية للوثيقة. وشرعت في إعدادها للنشر، برسم مؤتمركم. ثم بعد أن اطلعت على عمل الصديقين الباحثين عليها وجدت أن خطتي قد باتت من باب تحصيل الحاصل. فأضربت عنها، وصرفت جهدي إلى دراسة متن النص. وإني لأرجو أن لا أكون في هذا قد جانبني الصواب.

(1)

ينبغي الإشارة بسرعة وإيجاز إلى أن كل ما نعرفه من فقه الوقف هو من باب تنظير ما هو واقع، وليس العكس كما يُفترض أن يكون موقع الفقه من موضوعاته. ومن ذلك أنك لا تجد في كتب الفقه ومصادره، وأنا أعني هنا بالخصوص الحديث الشريف باباً مخصصاً للوقف. بل إن ما يُذكر من أحكامه تجده في باب الوصايا إلى درجة أنه تُنقل فتوى عن الإمام أبي حنيفة بمنع كل أشكال الأحباس والأوقاف. لأنها من باب البحيرة والسائبة والوصيلة والحامي، ذلك طبعاً لا ينفي صحة أصل الوقف. ولكن من باب سلطة الناس على أموالهم والحص على صنوف البر والصدقات. شرط أن لا يُفهم من ذلك صحة كل الإضافات التي حصبت فيما بعد وعمل بها الناس، وتلقوها تلقي المسلّمات. مما سنشير إلى بعضه في قراءتنا للوثيقة. بعد هذه الملاحظة التي أوردناها لعلقتها ببعض مما سيأتي من قراءة نص وثيقتنا العتيدة، نقول:

إن بطلي الوثيقة هما:

- الواقف، الأمير محمد بن ناصر الدين الحنش. وهو رجل لا نعرف عن شخصه ما يُذكر. سويأنه من أسرة لعبت دوراً هاماً في تاريخ سهل البقاع، شرق ما هو اليوم الجمهورية اللبنانية. وبتاريخ تحرير الوثيقة (12رجب 905هـ) كانت الإمارة لوالده الأمير ناصر الدين محمد الذي لعب دوراً سياسياً بارزاً قبل الفتح العثماني لـ الشام، وشملت منطقة حكمه بيروت وصيدا بالإضافة إلى سهل البقاع وما والاه، ولكنه فيما يبدو لم يستوعب معنى دخول العثمانيين في الصورة السياسية العسكرية للمنطقة الشامية. فشكّل تحالفاً مع

عدد من الأمراء المحليين الغاضبين من آل معن. رمى إلى تنظيم مواجهة السلطة الجديدة. انتهى إلى فشل ذريع كما هومتوقع. بعد معركة جرت في منطقة الجوسية على الحدود اللبنانية السورية اليوم. وكان القتل من نصيب ابن الحنش وحده. أما الأمراء الثلاثة فقد أُفرج عنهم بعد أن سجنوا مدة في قلعة حلب.

لسنا نعرف، وأنى لنا ما كان غرض الواقف من وراء هذه الوقفية الضخمة، بما ضمته من استثمارات جيدة (طاحون وبساتين). لكننا نعلم على نحو الإجمال أن هذا النمط من رجال السياسة والسلطة يهربون بما يملكون إلى الوقف وسطوته، ولا يسعون إليه سعياً وهم في حال الراحة والسعة والطمأنينة. أولئك المساكين كانوا يجمعون كل ما تصل إليه أيديهم حلالاً أو حراماً من عقار ونقد وجواهر ومعادن ثمينة وأقمشة نادرة وحواصل وأنعام. ثم لا تكون علاقتهم بما يملكون إلا بقدر ما ينجحون في حمايته. بأن يبقوا أحياء على سطوتهم. فإذا أتاهم الموت الذي لا مفرّ منه أو ضعفوا انتُهب ما صرفوا العمر فيما نهبوه في لحظة. ولذلك أي لأنهم يعرفون أن هذه اللحظة آتية لا مفر منها، كانوا يعمدون إلى حماية ما يملكون أو بعضه بوقفه. وبذلك يكتسبون على الأقل لقب صاحب الخيرات والمبرّات أو أبو الفقراء والمساكين. الأمر الذي قد يساهم في إراحة ضمائرهم المتعبة أو يبدل من صورتهم الفظة عند العباد أو حتى رب العباد. وبما أننا لا نعرف ما يُذكر عن الواقف وسيرته، فإن أي كلام على غرضه سيكون من قبيل التخمين. على أننا لا نظن أنه يخرج عما أوردناه من سيرة وأغراض أمثاله. والله العالم.

- البطل الثاني: هو السيد حسن بن موسى الحسني (ت 768هـ/ 1366م) نقيب الأشراف في بعلبك. وذلك بوصفه المتولي على وقفية الأمير تنكز بن عبد الله الحسامي، كافل دمشق (ق: 741هـ/ 1340م). المثبَت نصها ضمن الوثيقة موضوع هذه القراءة. نقول هذا مع علمنا بموقع حفيده السيد علوان بن علي الحسني من أصل تحرير الوثيقة. وسنقول بعدد قليل لماذا.
- والسيد حسين هو سلف لأسرة من أعرف أسر بعلبك. ومنها فرع يقطن دمشق. عُرفت وما تزال باهتمامها البالغ بتولي الأوقاف، والأشراف على استثمارها وماليتها، وتلقي مختلف الهبات والنذور. وحتى الآن فإن الدكتور هاني محسن مرتضى الحفيد الرابع عشر للسيد حسين (وهو الآن وزير التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية وكان رئيس جامعتها) ما يزال المتولي الرسمي على مقام النبي نوح في الكرك، بالتسلسل منذ جده البعيد. وأظن أن هذه الحالة فريدة أو على الأقل نادرة في تاريخ الأوقاف الإسلامية.

أعتقد أن السيد حسين هو المهندس للوثيقة تصميماً وإخراجاً تاركاً أمر تنفيذها للقضاة. ومن الغني عن البيان أنه صب كامل جهده على ضمان الولاية لنفسه على وقف النبي نوح، ثم من بعده لأولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاد أولاد ه وأعقابه وأنساله أبداً ما داموا وبقوا. وضمنها كل ما يخطر بالبال من صنوف الروادع الدينية، من آيات كريمة وأحاديث شريفة،. وحصنها بالشهادات والتنفيذات على القضاة في دمشق وبعلبك. مع حصر حق

تعيين الموظفين بنفسه. وأن لا يُداخله حاكم ولا محاسب في محاسبة. كل ذلك كي لا تحدث أحداً نفسه بأن يمد أنفه إلى حصن الأسرة الحصين.

وأعتقد أيضاً أن السيد حسين هو نفسه مبتدع هذا النمط من الولاية المحصورة المتسلسلة ذاتياً. وإذا كنا قد قلنا فيما فات أن تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة هو أمر مشروع حتى في غياب نص عليه في أصل الشرع لمكان سلطة الناس على أموالهم والحث على الصدقات والمبرات. ومثله فرض المتولي الفعلي، لحاجة الوقف إلى من يباشره. فضلاً عن أن المالك له الحق في فرض المتولي الفعلي قبل أن يخرج الملك من يده ويتحول وقفاً. فهو من جملة سلطته على ما يملك. فإن فرض متولٍ متجدد في مستقبل الأيام مهما بعُد في الزمان يبدو خارج كل الأصول الفقهية. ذلك أن سلطة المالك على ما يملك تنتهي بموته. وبعده يتحول المال إلى تركه أو وصية أو صدقة أو حق للدائنين. أما في هذا النمط من التولية فإن إرادة الواقف تتوجه مباشرة بعد أن أكله التراب إلى شخص فيمنحه حقوقاً في التصرّف في أمر لم يعد يملك منه شيئاً. ذلك حقاً من الغرائب. ومما يؤيد رأينا أن السيد حسين هو مبتدع هذا النمط من التولية أن كاتب نسختنا من الوثيقة التي يبدو أنها مصورة عن النسخة الأصلية، لم يُحسن فهم معنى عبارة يظهر أنها كانت جديدة عليه. فكتب تكراراً الأرشد في الأرشد يعني (الأرشد فالأرشد) بالعطف بالفاء الذي يُفيد الترتيب. ولوأنها كانت من العبارات المألوفة لديه لما وقع في هذا الخطأ الواضح. وقد احتذى الحفيد السيد علوان بأمانةتامة الخطى الذكية لجده في وثيقة التولية التي تخصه، ولم يخرج عليها حتى في أتفه التفصيلات. فمن هنا قلنا أن الجد هو البطل الثاني في هذه الوثيقة ومهندسها ومبتدع نمط التولية فيها. ومما يؤصل هذا الانطباع عنه لدى أسرته. أن السيد محمد رضا مرتضى ابن عم الدكتور هاني ومتولي مقام السيدة زينب في ضاحية دمشق قد كتب إلى جانب اسم السيد حسين نفسه في سياق إحصاء من تولى المقام من أجداده: صاحب الأوقاف. وهي إشارة يبدو أن المقصود منها الإشارة والاعتراف بفضله العميم على الأسرة. وذلك اعتراف في محله كما هو واضح.

"إن في قصصهم لعبرة" وصدق الله العظيم.